



كۆماری عیراق
دادگای بالای نیتیحادی

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١١/٩/٢٠٢٣ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

وكيلاهما المحاميان محمد مجيد رس
وأحمد مازن عبد الواحد.

المدعيان: ١. النائب مصطفى جبار سند / عضو اللجنة المالية.

٢. منتصر عبد العباس مهاوي/ عضو مجلس ادارة شركة مصافي الجنوب.

المدعى عليهما: ١. رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي سامان محسن ابراهيم.

٢. وزير المالية/ إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي عامر عباس قادر.

الادعاء:

ادعى المدعيان بوساطة وكيليهما أن رئيس مجلس النواب شرّع قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد (٤٧٢٦) في ٢٦/٦/٢٠٢٣ وقد تضمن مخالفة دستورية تمثلت بعدم قيام مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب بعرض الجداول الخاصة بتوضيح مصدر الإيرادات المالية للموازنة على أعضاء مجلس النواب وخاصة أعضاء اللجنة المالية النيابية والاكتفاء بعرض الموازنة والمادة (١) منها مع الجدول (أ) الذي يبين الأرقام الإجمالية للإيرادات والنفقات، ولم يتضح مصدر الإيرادات المالية إلا بعد التصويت حيث حصلوا على جدول تفصيلي يبين مصدر الإيرادات النفطية وغير النفطية، وتبين لهم أن (وزارة المالية) ذكرت مبلغاً قدره (اثان ترليون ومائتي مليون دينار) يمثل إيراداً من شركات المصافي الحكومية دون أن تورد سند تحصيله لا في قانون الموازنة ولا في قانون الشركات ولا غيره، مما يخالف المادة (٨٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب من خلال عدم عرض الجداول التفصيلية التي توضح مصادر الإيرادات لكي يتسنى للجنة ولأعضاء مجلس النواب تقويم خطة الحكومة المالية، ومن هذه الجداول الجدول المرفق (بلا) الذي يذكر الإيرادات المتحصلة من شركات المصافي. كما أن نصوص الموازنة لم تتضمن تحصيل هذا المبلغ بسبب وسند قانوني صحيح لا بشكل ضريبة ولا بشكل رسم، لذا طلب المدعيان إلغاء الفقرة (ح) من الجدول (بلا) من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ - الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥) لمخالفتها لأحكام المادتين (٢٧ و٢٨) من الدستور وتحميل المدعى عليهما الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (١٧٣/اتحادية/٢٠٢٣) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها، وتبلغ المدعى عليهما بعريضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١) /أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢. فأجاب وكيل المدعى عليه الأول باللائحة الجوابية المؤرخة

الرئيس

جاسم محمد عبود

١ م. ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq

Website: www.iraqfsc.iq

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

الموقع الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦